

## درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 421 @ الذَّوْعُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْإِجَارَةُ خَالِيَةً مِنْ أَحَدِ الْخِيَارَاتِ وَلِذَلِكَ فَالَّتِي يَكُونُ فِيهَا أَحَدُ الْخِيَارَاتِ لَا تَكُونُ لَازِمَةً ( اُنْظُرْ الْمَادَّةَ تَيْنِ 406 و 367 ) . - \* \* \* \* \* ( الْمَادَّةُ 444 ) : يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ الْإِجَارَةِ أَهْلِيَّةُ الْعَاقِدَيْنِ يَعْنِي كَوْنَهُمَا عَاقِلَيْنِ مُمَيِّزَيْنِ . لِذَلِكَ لَا تَنْعَقِدُ إِجَارَةُ الْمَجْنُونِ وَالصَّابِيِّ غَيْرِ الْمُؤْمَيِّزِ كَالْبَيْعِ وَمَادَّةُ 458 فَرَعٌ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ ( اُنْظُرْ الْمَوَادَّ 361 و 957 و 966 ) . أَمَّا الْبُلُوغُ ؛ فَلَا يُشْتَرَطُ فِي نَفَادِ الْإِجَارَةِ وَلِذَلِكَ لَوْ آجَرَ الصَّابِيُّ الْعَاقِلُ مَالَهُ مِنْ آخَرَ وَكَانَ مَأْذُونًا فَلِإِيجَارِهِ نَافِذٌ ( اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 967 ) ( الْهِنْدِيَّةُ ) . كَذَلِكَ لَوْ آجَرَ الصَّغِيرُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا نَفْسَهُ مِنْ آخَرَ ، وَأَوْفَى الْعَمَلِ اسْتِحْقَاقُ الْأُجْرَةِ لِنَفْسِهِ مَا لَمْ يَهْلِكْ وَهُوَ فِي يَدِ الْمُؤَسَّتِ أَجَرَ . فَيُعَدُّ الْمُؤَسَّتُ أَجَرُ غَاصِبًا وَضَامِنًا لِتَشْغِيلِهِ إِيَّاهُ بِدُونِ إِذْنِ وَلِيِّهِ ؛ وَلِهَذَا لَا تَلْزَمُهُ الْأُجْرَةُ ( اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 86 ) . إِيجَارُ الْمَرِيضِ : لَا تُشْتَرَطُ صِحَّةُ الْمُؤْجَّرِ وَلِذَلِكَ لَوْ آجَرَ وَهُوَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ مَا لَمْ يَنْفَكْ مِنْ آخَرَ بِأَقَلِّ مِنْ أُجْرَةِ الْمُثَلِّ . فَلِإِجَارَةِ نَافِذَةٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ الْمَالِ لَا فِي ثُلُثِهِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّ إِعَارَتَهُ وَهُوَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ جَائِزَةٌ فَكَذَا إِجَارَتُهُ جَائِزَةٌ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِهَا وَنَفَادِهَا الْمُؤْجَّرُ طَائِعًا مُتَعَمِّدًا وَإِنْ مَّا ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ فَقَطْ ( الْهِنْدِيَّةُ ، الْبَزَّازِيَّةُ ، الْأَنْقِرَوِيَّةُ ) . - \* \* \* \* \* ( الْمَادَّةُ 445 ) يُشْتَرَطُ مُوَافَقَةُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَاتِّحَادِ مَجْلِسِ الْعَقْدِ فِي الْإِجَارَةِ كَمَا فِي الْبُيُوعِ . يَنْطَبِقُ عَلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ فِي الْإِجَارَةِ كُلُّ مَا يَنْطَبِقُ عَلَى هِمَا فِي الْبَيْعِ مِنْ الْأَحْكَامِ وَالْمَسَائِلِ ( رَدُّ الْمُحْتَارِ ) . مُوَافَقَةُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ بِمَا يُوجِبُهُ الْمُؤْجِبُ فِي إِجَابِهِ عَيْنًا وَلَيْسَ لِلَّذِي يَقْبَلُ أَنْ يُغَيِّرَ الْمَأْجُورَ ، أَوْ الْمُؤَدَّةَ ، أَوْ يُفَرِّقَ الْمُتَفَعَّةَ ، أَوْ

يُبْعَضُ عَنْهَا ، أَوْ يُبَدِّلُهَا بِشَيْءٍ مَا . وَإِذَا كَانَ الْإِجَابُ وَاحِدًا  
وَالْأَمَّا جُورُ مُتَعَدِّدًا ؛ فَلَا يَكُونُ الْقَابِلُ مُخَيَّرًا فِي تَغْيِيرِ  
الصَّفْقَةِ وَإِنْ زَمَّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ بِهِ جَمِيعًا بِمَا سُمِّيَ مِنْ  
الْبَدَلِ . اتَّحَادُ الْمَجْلِسِ : اتَّحَادُ مَجْلِسِ الْعَقْدِ شَرْطٌ سَوَاءٌ  
أَكَانَ اتَّحَادًا حَقِيقِيًّا كَأَنْ يَقُولَ الْمُؤَجَّرُ أَجَرْتُكَ  
وَالْمُسْتَأْجَرُ يَقُولُ قَبِلْتُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ؛ فَلَا تَنْعَقِدُ  
الْإِجَارَةُ إِذَا قَبِلَ الْإِجَابُ فِي مَجْلِسٍ وَالْقَابِلُ فِي آخَرَ ، أَوْ كَانَ  
حُكْمِيًّا كَأَنْ يَكُونَ الْإِجَابُ وَالْقَابِلُ بِالْكِتَابَةِ ، أَوْ  
الرِّسَالَةِ ( انْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 436 ) . وَيَكُونُ الْقَابِلُ مُخَيَّرًا  
فِي الْقَبُولِ بَعْدَ الْإِجَابِ حَتَّى انْفِصَاصِ الْمَجْلِسِ فَإِنْ شَاءَ قَبِلَ  
وَأِنْ شَاءَ رَدَّ وَهَذَا يُقَالُ لَهُ ( خِيَارُ الْقَابِلِ ) وَكَذَلِكَ  
الْمُوجِبُ قَبِلَ الْقَابِلُ فَإِنْ شَاءَ ثَبَتَ عَلَيْهِ وَإِنْ شَاءَ  
رَجَعَ عَنْهُ وَقَدْ